

قرار إداري رقم (175) لسنة 2015

باعتتماد

آلية وإجراءات العمل بالنظام رقم (1) لسنة 2010
بشأن استخدام المسارات الخاصة على الطرق في إمارة دبي

المدير العام ورئيس مجلس المديرين لهيئة الطرق والمواصلات

بعد الاطلاع على القانون رقم (17) لسنة 2005 بإنشاء هيئة الطرق والمواصلات،
وعلى النظام رقم (1) لسنة 2010 بشأن استخدام المسارات الخاصة على الطرق في إمارة دبي،
قررنا ما يلي:

التعريفات

المادة (1)

تكون للكلمات والعبارات التالية، حيثما وردت في هذا القرار، المعاني المبينة إزاء كل منها، ما لم يدل سياق النص على غير ذلك:

الإمارة:	إمارة دبي.
الشرطة:	شرطة دبي.
الهيئة:	هيئة الطرق والمواصلات.
المدير العام :	المدير العام ورئيس مجلس المديرين للهيئة.
الإدارة العامة للمرور:	الإدارة العامة للمرور بالشرطة.
المؤسسة:	مؤسسة المواصلات العامة بالهيئة.
المسارات الخاصة:	مسارات تحدها الهيئة على شبكة الطرق في الإمارة، يحظر السير عليها إلا من قبل المركبات التي تحدها الهيئة.
المواصلات العامة:	خدمة نقل الركاب التي تقدمها الهيئة أو الجهات المرخصة من قبلها نظير تعرفه.
النظام:	النظام رقم (1) لسنة 2010 بشأن استخدام المسارات الخاصة على الطرق في إمارة دبي.

اختصاصات المؤسسة

المادة (2)

لغايات تنفيذ أحكام النظام وهذا القرار، تتولى المؤسسة القيام بالمهام والصلاحيات التالية:

- 1- إعداد الحملات التوعوية لتعريف الجمهور بالمسارات الخاصة وكيفية التعامل معها، وبيان آلية الضبط والإجراءات المتخذة بحق المخالفين طبقاً لأحكام النظام وهذا القرار، بالتنسيق مع الإدارة العامة للمرور.
- 2- إصدار دليل إرشادي ينظم عملية تدريب موظفيها على كيفية التعامل مع المسارات الخاصة.
- 3- إعداد لائحة بالمخالفات الإدارية بحق سائقي مركبات المواصلات العامة الذين يرتكبون أي فعل يخالف أحكام النظام وهذا القرار، ورفعها إلى المدير العام لاعتمادها.

المركبات المصرح لها وأوقات الحظر

المادة (3)¹

- أ- يحظر استخدام المسارات الخاصة من غير المركبات التالية:
 1. مركبات المواصلات العامة العائدة للهيئة أو المرخصة من قبلها.
 2. مركبات نقل الركاب المملوكة للجهات الحكومية المعنية بالنقل والمواصلات في الإمارات الأخرى، وكذلك المركبات المرخصة من قبل هذه الجهات للنقل نظير تعرفه محددة.
 3. المركبات العائدة للشرطة، والدفاع المدني، والإسعاف أثناء تعاملها مع الحالات الطارئة.
 4. المركبات العائدة للأفراد، التي تكون في حالة طارئة.
 5. المركبات التي تستخدم المسرب الخاص للدخول أو الخروج إلى الطرق الفرعية الجانبية.
- ب- يكون حظر استخدام المسارات الخاصة لغير المركبات المحددة في الفقرة (أ) من هذه المادة في الأوقات التي تحددها الهيئة بالتنسيق مع الشرطة.

ضبط المخالفات

المادة (4)

- أ- يكون تحرير المخالفات بحق المركبات المخالفة لأحكام النظام وهذا القرار وفقاً لما يلي:
 - 1- أفراد الشرطة للمخالفات التي يتم ضبطها ورقياً أو بأية وسيلة أخرى.
 - 2- موظفي الهيئة المخولين صفة مأموري الضبط القضائي للمخالفات التي يتم ضبطها بواسطة النظام الإلكتروني العائد للهيئة.
- ب- إذا تم ضبط المخالفة ذاتها من قبل الشرطة والهيئة، فإنه يتم في هذه الحالة اعتماد الضبط الذي تم تحريره من قبل الشرطة، ويتم إلغاء الضبط الذي تم بالاستناد إلى النظام الإلكتروني العائد للهيئة.

إشعار المخالفات

المادة (5)

يجب أن يتضمن إشعار المخالفة البيانات التالية:

- 1- تاريخ ووقت ارتكاب المخالفة ومكان حدوثها.
- 2- بيانات المخالفة المرتكبة.
- 3- اسم محرر المخالفة وتوقيعه.

التظلم

المادة (6)

يجوز لكل من تم ضبطه وتحرير مخالفة بحقه وفقاً لأحكام النظام وهذا القرار، أن يتظلم من هذا الضبط إلى الهيئة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه بالمخالفة، ويتم البت في هذا التظلم خلال (30) يوماً من قبل لجنة يشكلها لهذه الغاية المدير العام على أن تضم هذه اللجنة في عضويتها ممثلين عن الهيئة والشرطة، ويكون القرار الصادر بشأن هذا التظلم نهائياً.

إصدار التعليمات

المادة (7)

يُصدر المدير العام للمؤسسة التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القرار.

النشر والسريان

المادة (8)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

مطر الطاير

المدير العام

ورئيس مجلس المديرين

صدر في دبي بتاريخ 11 مارس 2015م

الموافق 20 جمادى الأولى 1436هـ